Al-Aijaz Research Journal of Islamic Studies & Humanities
(Bi-Annual) Trilingual: Urdu, Arabic and English
ISSN: 2707-1200 (Print) 2707-1219 (Electronic)
Home Page: http://www.arjish.com
Approved by HEC in "Y" Category
Indexed with: IRI (AIOU), Australian Islamic Library, ARI, ISI, SIS, Euro pub.
Published by the Al-Khadim Foundation which is a registered organization under the Societies Registration ACT.XXI of 1860 of Pakistan
Website: www.arjish.com
Copyright Al Khadim Foundation All Rights Reserved © 2020
This work is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License

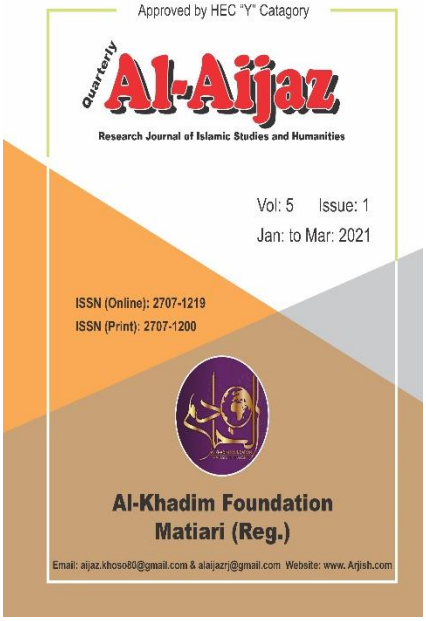

TOPIC:

The Genocide in Middle East and Rwanda and its impacts on the Humanity

AUTHORS:

1. Dr. Muhammad Muavia Khan, Visiting lecturer at The Islamia University of Bahawalpur
Email: khanm1288@gmail.com, ORCId: https://orcid.org/0000-0003-1518-3789
2. Dr. Muhammad Sajjad, M.A Eng, M.ED, PhD Islamic Studies, District Teacher Educator Lodhran.
Email: Ctsc3ldn@gmail.com ORCID https://orcid.org/0000-0002-0883-5913

How to cite:
Muavia Khan, M., & Malik, M. S. (2021). A-2 The Genocide in Middle East and Rwanda and its impacts on the Humanity. *Al-Aijaz Research Journal of Islamic Studies & Humanities*, *5*(1), 12-25. https://doi.org/10.53575/A2.v5.01(21).12-25

URL: http://www.arjish.com/index.php/arjish/article/view/187

Vol: 5, No. 1 | January to March 2021 | Page: 12-25

Published online: 2021-03-15

QR Code

الإبادة الاجتماعية في الشرق الأوسط و رواندہ وآثارها على الإنسانية

The Genocide in Middle East and Rwanda and its impacts on the Humanity

Dr. Muhammad Muavia Khan*
Dr. Muhammad Sajjad **

Abstract
Cross-country concentrates on the monetary, political, social, good and mental results of decimation regularly discover short-run impacts that are not huge, and no proof for full humanistic recuperation. We study The Genocide in Middle East and Rwanda and its effects on the Humanity, which have been the most exceptional occasions of political viciousness since World War II. All the more decisively, we gauge its impact on human advancement utilizing the manufactured control technique and tending to information quality issues that have been a worry in the writing. We locate a 58% decline in GDP of the Middle East and Rwanda in 1994 and proposals impacts remain a while later. Besides, the field of slaughter contemplates has developed quickly as of late, energized by enthusiasm for the Armenian decimation, the global criminal councils for the previous Yugoslavia also, Rwanda, and the broad slaughters in Darfur. While a few similar examinations of the Armenian annihilation and the Holocaust have been distributed, and various such examinations likewise address annihilation in Cambodia, Bosnia, and Rwanda, none of these works gives a lot of investigation to the encounters of different survivors of decimation in the Middle East and North Africa since the 1890s.
Key Words: Genocide, Middle East, Rwanda, Cultural Effects, social, political & Economical effects

ان الإبادة الاجتماعية هي أخطر جريمة معروفة للبشرية. [1] ومع ذلك ، فإن تاريخها وآثارها في منطقة الشرق الأوسط ليست معروفة جيدًا ، ولا تزال مثيرة للجدل في كثير من النواحي. يحاول هذا الكتاب سد الثغرات العديدة المتبقية في معرفتنا بجريمة الإبادة الاجتماعية ، مع التركيز بشكل خاص على القرن العشرين والشرق الأوسط الكبير ، بما في ذلك شمال إفريقيا. أوضح الحالات الثلاث في الأدبيات الحالية هي الإمبراطورية العثمانية في الربع الأول من القرن ، والعراق والسودان من الثمانينيات حتى الوقت الحاضر. أقل تحليلاً في كثير من الأحيان ، ولكن مهم جدًا لضحاياهم وتاريخ العالم ، هي محاولة الإبادة الاجتماعية لجميع يهود الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الثانية ، وترحيل العديد من شعوب الشرق الأوسط إلى الموت الجماعي من قبل الاتحاد السوفياتي ، والقتل الجماعي في الهند وباكستان وأفغانستان. إن الإبادة الاجتماعية ليست جريمة تقتصر على أوروبا أو وسط أفريقيا ، على الرغم من التركيز غير المتناسب للكتب والمقالات حول موضوع المحرقة والبوسنة والهرسك ورواندا.[2] في الأدبيات التاريخية ، وقعت الإبادة الاجتماعية الأكثر توثيقًا في العالم الإسلامي الأوسع في الإمبراطورية العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ولكن فيما يتعلق بالقانون الجنائي الدولي ، فإن معظم أحداث الإبادة الاجتماعية التي تم التقاضي بشأنها وقعت في أراضي البوسنة والهرسك ورواندا من عام 1992 إلى

* Visiting lecturer at The Islamia University of Bahawalpur
Email: khanm1288@gmail.com, ORCId: https://orcid.org/0000-0003-1518-3789
** M.A Eng, M.ED, PhD Islamic Studies, District Teacher Educator Lodhran.
Email: Ctsc3ldn@gmail.com ORCId:https://orcid.org/0000-0002-0883-5913

عام 1995. فقط في الآونة الأخيرة ، كانت هناك محاكم جنائية ، وكذلك محاكم مدنية في دول أجنبية مثل الولايات المتحدة ، بدأ التحقيق في الإبادة الاجتماعية في أواخر القرن العشرين العراق وأوائل القرن الحادي والعشرين السودان. مذابح أخرى لشعوب الشرق الأوسط ، مثل الثمانينيات والتسعينيات أفغانستان ، 1940 و 1950 الجزائر ، التسعينات الشيشان ، 1930 و 1980s إثيوبيا ، 1940الهند ، 1990s و 2000 العراق ، 1930 كازاخستان ، 1970 نيجيريا ، 1970 باكستان ، 1970 أوغندا ، 1980 و 1990 السودان ، لم تسفر قط عن تهم جنائية مناسبة. في هذه الدراسة ، لن يتم تجاهل أي من هذه الحالات.[3]

يحتوي هذا الكتاب على خمسة محاور رئيسية: الأسس الاقتصادية والإمبريالية للإبادة الاجتماعية. تشابه تجارب الشعوب الأصلية في الغزو والتشريد ؛ تصعيد عمليات مكافحة التمرد إلى إبادة جماعية حيث تسعى الأنظمة القمعية إلى منع الذوبان أو التقسيم أو التدخل الأجنبي الناجح في أراضيها ؛ الحرب الدينية والقضاء على الروحانية ، والشرك ، وأديان الأقليات في العديد من المناطق ؛ والالتزام باستعادة الأراضي والممتلكات الثقافية وسلامة الشعوب المعرضة للإبادة الاجتماعية. ترتبط هذه المواضيع بقدر ما يكون النمط النموذجي للإبادة الاجتماعية على مر التاريخ هو "اكتشاف" وإسقاط الشعوب الأصلية من قبل الفاتحين المشركين الأقل ، غالبًا الدول أو الشعوب الإمبريالية أو المعتدية ، الذين يقومون بعد ذلك بذبح أو طرد الشعوب الأصلية من أراضيهم ومدنهم ، والمناظر الطبيعية والثقافية ، والبدء في الاستغلال المكثف لتلك الأراضي اقتصاديًا وعسكريًا. وبالمثل ، فإن الرد الكلاسيكي على الإبادة الاجتماعية هو الطلب ، الناجح في بعض الأحيان ، لاستعادة الأرض وعائداتها النقدية ، أو على الأقل جزء حساس بشكل خاص من الأرض أو المدينة ، لشاغليها الأصليين. يوضح هذا الرد مبدأً رئيسيًا آخر من مبادئ القانون الدولي للإبادة الاجتماعية: تحدث الإبادة الاجتماعية ليس فقط عندما تُباد جماعة ما تمامًا أو عندما تُبذل محاولة لتحقيق تلك النتيجة ، ولكن في أي حالة يكون فيها نية تدمير مجموعة كاملة أو في قد يتم استنتاج جزء من الفظائع الاجتماعية أو المنهجية أو التمييزية ضد مجموعة. وبالتالي ، ليس من المستغرب أن يكون هناك ناجون من كل إبادة جماعية تقريبًا في التاريخ المسجل ، وأن عددًا قليلاً من المجموعات البشرية ينقرض تمامًا بالمعنى البيولوجي أو الجيني ، على عكس المعنى اللغوي أو الديني أو السياسي.[4]

مثلما يمكن أن تكون الحرب شكلاً من أشكال السياسة التي تُمارس بوسائل أخرى ، كذلك يمكن أن تمثل الإبادة الاجتماعية سياسة اقتصادية تُنفَّذ عن طريق القتل الجماعي. غالبًا ما تكون الإبادة الاجتماعية نتيجة أعمال تهدف إلى إثراء مجموعة عرقية أو إثنية أو دينية أو سياسية مهيمنة على حساب مجموعات أصغر أو أضعف أو يفترض أنها "أقل شأنا" تمتلك أراضي أو أموال أو عمالة أو موارد أخرى ذات قيمة. وبناء عليه ، فإن تقسيم الأراضي ، واحتلال الأراضي والمستوطنات ، وتخصيص حقوق استغلال النفط والمعادن تلعب أدوارا رئيسية في جميع حملات الإبادة الاجتماعية والتطهير العرقي تقريبا. التاريخ البشري يلاحقه تخريب المجتمعات الزراعية أو الرعوية المستقرة من قبل عصابات من القبائل المداهمة والنهب ، والجيوش ، والميليشيات. تميل المناطق التي ليس لها حدود يمكن الدفاع عنها ولكن درجة عالية من الحضارة الزراعية

والمعمارية ، مثل سواحل أفريقيا وبلاد ما بين النهرين ومصر والصين وبولندا وروسيا ، إلى تجربة الغزوات المتكررة والمذابح ومحاولات استعباد سكانها. لقد عانت الشعوب الأصلية ، بحكم تعريفها ، من الغزو والتطهير العرقي. هذا هو الأكثر وضوحا في الأمريكتين ، التي كان غزوها وإخلائها من السكان في القرن الخامس عشر الميلادي مثالا رئيسيا للإبادة الاجتماعية وفقا لمؤلف المفهوم ، رافائيل ليمكين ، والعديد من العلماء اللاحقين.[5] كما اجتذبت أستراليا ونيوزيلندا اهتمام العلماء المستدام كمجالات للمذابح واسعة النطاق للسكان الأصليين من قبل المستعمرين الأوروبيين.[6] تُناقش إفريقيا في كثير من الأحيان كحقل للصراع بين الشعوب الأصلية والغزاة من أماكن أخرى ، ولكن العديد من الشعوب مثل دينكا السودان أو الهوتو في بوروندي والكونغو ورواندا يعتقدون أنهم سكنوا هذه الأراضي قبل الطامحين الأحدث للهيمنة ، الجماعات العرقية تعرف نفسها كعرب أو التوتسي. يتزايد الوعي أيضًا أنه لقرون عديدة في جميع أنحاء جنوب وغرب آسيا ، يسكن الأقباط الأصليون والفينيقيون واليهود والأرمن واليونانيون والآشوريون والفرس والدرافيدون الأراضي التي يسيطر عليها الآن الأتراك والعرب والأكراد أو "الآريين". انتشرت المنح الدراسية أيضًا لتوثيق أعمال الإبادة الاجتماعية واسعة النطاق والمنهجية والوحشية للغاية ضد هذه الشعوب من خلال تعاقب الإمبراطوريات الغازية. في أوروبا ، يعكس تاريخ بريطانيا والاتحاد السوفييتي السابق القتل والتشريد المستمر للكلت ، والسلاف ، والقبائل والشعوب الأخرى المضطهدة منذ فترة طويلة ، عادةً من قبل الدول أو الإمبراطوريات التي نظمتها وقادتها الشعوب الجرمانية.[7]

غالبًا ما يتم ذبح السكان الأصليين وترحيلهم من الأراضي القيمة خلال الحروب التي يقدرها المدعون العامون على أنها مصدر إلهام أو تكليف إلهي. كثيرا ما كانت الإمبراطوريات القديمة تحيي ذكرى حروبها كدليل على النعم الخارقة والمهام الإلهية. ومع ذلك ، قبل الملوك القدماء أعدائهم السابقين في جيوشهم ، وكثيراً ما أعادوا بناء مدن العدو ، واعتمدوا آلهة العدو كجزء من البانثيون المهيمن.[8] دمر الأموريون وغيرهم من شعوب كنعان المعلن عنها في الكتب التثنية في سفر التثنية ، ويشوع ، وأرقام عن هذا النمط ، حيث قرر أتباع إله حصري القضاء على ذاكرة خصومهم المحليين بل وحتى محوها. غالبًا ما عانت الشعوب الشركية والحيوية التي تقع تحت حكم الإمبراطوريات المسيحية على مدى آلاف السنين من مصير مماثل ، كما عانى الكثير من "الزنادقة" بشكل غير كافٍ أو حتى مفرط التوحيد. أعلنت السلطات السياسية والدينية العليا مراراً وتكراراً أن حياة وممتلكات الأرواح الشريرة والمشركين هبة إلهية للمسيحيين. وبالمثل ، كان الحكام العرب والمغول والتركيون الذين أعلنوا الالتزام بالإسلام غالبًا ما ينظرون إلى المشركين واليهود والمسيحيين على أنهم يفقدون حقهم في العيش ، أو البقاء في أوطانهم ، طالما تمسكوا بطرقهم القديمة.[9]

بدءًا من القرن التاسع عشر الميلادي ولكن مع الزخم المتزايد بعد الحرب العالمية الثانية ، تطورت حركة لعكس هذه العمليات من النزوح المحلي والانقراض. مستوحاة من الثورتين الأمريكية والفرنسية ، استعادت حروب الاستقلال المختلفة في هايتي وأمريكا اللاتينية واليونانية السيطرة المحلية من الإمبراطوريات البعيدة. شهد بقية القرن التاسع عشر حركات مماثلة في البلقان ولبنان وأرمينيا. بعد الحرب العالمية الأولى ، حصل العديد من الشعوب الأسيرة من الإمبراطورية العثمانية على استقلالهم ،

وحصلت فرنسا وبلجيكا على تعويضات عن الدمار الذي ألحقه الرايخ الثاني. حصلت عشرات الدول على الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية ، وتلت ذلك العديد من المستعمرات لبريطانيا وفرنسا وإسبانيا وهولندا في الثلاثين عامًا القادمة. وحصلت الدول والأشخاص والكيانات المتضررة من غزو العراق للكويت عام 1990 على مليارات الدولارات كتعويضات ، وفاز جنوب السودان بتعويض بموجب معاهدة سلام مع الشمال. تحصل الشعوب الأصلية بشكل متزايد على مدفوعات التعويض من البرلمانات الوطنية والمحاكم ، ومن المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. السمة المشتركة لعمليات الإبادة الاجتماعية في القرن العشرين هي أصلها وتبريرها في عمليات مكافحة التمرد التي بموجبها يحكم حكام دولة أو إمبراطورية متعددة الأعراق قاعدة عمليات حركة التحرير من خلال إبادة قادتها وكذلك أعداد كبيرة من السكان المدنيين خارج منها نما التمرد. من المعروف أن الإبادة الاجتماعية أو محاولة الإبادة الاجتماعية في البوسنة ورواندا وكوسوفو وقعت بسبب التمردات التي حظيت بدعم أجنبي كبير أو على الأقل ملاذ آمن.[10] بحكم طبيعتها ، تفتقر حركات التمرد عادة إلى جيوش كبيرة محددة جيدًا يمكنها أن تمثل جبهة قتال متميزة ، وتعتمد على المدنيين المتعاطفين بدلاً من عائدات الضرائب لتمويلها ، وتفضل التخريب والكمائن والاغتيالات والتفجيرات التي توصف غالبًا بأنها "الإرهاب [11] "إن أصل العديد من عمليات الإبادة الاجتماعية التي تم الفصل فيها في حركات التمرد وحركات التمرد يبطل المحاولات المتكررة لمنفذي الإبادة الاجتماعية للدفاع عن المذابح وتدمير المناطق المدنية على أنها حرب شرعية ضد التمرد ، أو عنف حرب أهلية ، أو فوضى سياسية ، أو مع تعبيرات ملطفة أخرى.[12]

وقد ظهرت ديناميكية مماثلة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. في الإمبراطورية العثمانية ، أصدر وزير الداخلية طلعت باشا أوامر تصف الرعايا الأرمنيين والآشوريين واليونانيين للإمبراطورية بأنهم مخربون ومتمردون خطرون متحالفون مع روسيا يحتاجون إلى الترحيل من منازلهم. ثم قامت السلطات بترحيل المدنيين بالاقتران مع مذابح واسعة النطاق من قبل الجيش والميليشيات المتحالفة ، وكذلك عمليات اغتصاب منهجية وتجويع طويل الأمد ومرض. ربما كانت هناك أيضًا برقيات من وزارة الداخلية تأمر بإبادة المدنيين الأرمن وحرمان الآشوريين من الإغاثة الإنسانية. وبالمثل ، في العراق في الثمانينيات ، أصدر مجلس قيادة الثورة التابع لحزب البعث أوامر كانت بمثابة أساس إدانات بارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم أخرى في المحكمة العراقية العليا. أعلنت هذه الأوامر أن المناطق التي تعمل كقاعدة لعمليات المتمردين الأكراد والمخربين المؤيدين لإيران يجب أن تصبح خالية من جميع أشكال الحياة. ثم تم تدمير المدن والقرى الكردية والآشورية ، وتم ذبح السكان المدنيين أو ترحيلهم قسراً من المنطقة ، مع اختفاء قسري واسع النطاق ، وتعذيب ، واغتصاب ، ونهب. وأخيرًا ، في منطقة دارفور في السودان ، كما في جنوب السودان قبله ، أصدر الرئيس ووزير الداخلية أوامر للجيش والميليشيات المتحالفة بقتل وطرد مجتمعات بأكملها في المناطق التي تسعى إلى الاستقلال أو الحكم الذاتي أو المساواة السياسية. مرة أخرى ، تبع ذلك مذابح واسعة النطاق ، واغتصاب منظم ، وتدمير القرى والمجتمعات. إلى جانب آليات تحرير وتعويض ضحايا العدوان الإمبريالي ، ظهرت مؤسسات للملاحقة الجنائية ومعاقبة القادة العسكريين المذنبين بارتكاب هجمات عدوانية أو لاإنسانية على الدول

المجاورة والسكان المدنيين. كان أول مثال بارز على هذا الاتجاه هو محاكمة وإدانة محارب في خدمة دوق برغندي بتهمة القتل والاغتصاب التي ارتكبت في النمسا في القرن الخامس عشر. محاكمات الجنود البريطانيين لمذبحة بوسطن في عام 1770 ، ونابليون بونابرت في أعقاب محاولته الاستيلاء على أوروبا وشمال أفريقيا ، زادت من تطوير الفهم الدولي والمطالبة بقوانين الحرب القابلة للإنفاذ. حظرت أنظمة لاهاي لعام 1899 و 1907 القتل العمد والنهب وتدمير المدن غير المحمية أو الممتلكات الخاصة ، وإعدام أسرى الحرب الجرحى.بعد الحرب العالمية الأولى ، أدخلت محاكمات المسؤولين الأتراك العثمانيين في اسطنبول على المذابح ونهب المجتمعات المسيحية "جرائم ضد الإنسانية" ، وهو مفهوم كان يستخدم سابقًا لإدانة ، وحتى ملاحقة ، مالكي العبيد الأفارقة في الولايات المتحدة. ضباط في لايبزيغ لإساءة معاملة أسرى الحرب تناولوا "مسؤولية القيادة" للضباط عن جرائم مرؤوسيهم. عززت محاكمات نورمبرج وغيرها من المحاكمات الأوروبية وطوكيو والشرق الأقصى في أعقاب الحرب العالمية الثانية جرائم العدوان والجرائم ضد الإنسانية ، بما في ذلك إبادة الأقليات. بعد بضع سنوات ، في عام 1948 ، قامت اتفاقية الإبادة الاجتماعية بتدوين جريمة الإبادة الاجتماعية القائمة.[13]

الآثار الاجتماعية والاقتصادية للإبادة الاجتماعية والتطورات الحالية في رواندا: دراسات حالة لمدينتي بوتاري وسيانغوغو

تخلل تاريخ العالم دورات من العنف ، بغض النظر عن الوقت أو المنطقة أو العرق. إبادة جماعية. وهو أسوأ شكل من أشكال العنف أدى دائمًا إلى آثار مروعة ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية وبيئية. كان العقد الأخير من القرن العشرين هو الأكثر اضطراباً شهدته رواندا على الإطلاق. وقد دمر البلد من جراء الحرب الأهلية والإبادة الاجتماعية والهجرة الاجتماعية. ازمة اقتصادية. الأمراض وعودة اللاجئين وإزالة الغابات. تأثرت جميع العائلات الرواندية تقريبًا أينما كانت وعلى مستويات متعددة بنتائج مثل الوفاة والمرض والعجز والفقر وفقدان الكرامة والسجن. لحسن الحظ ، اختار شعب رواندا طريق السلام. لكن لا يزال القوس يواجه مهمة ضخمة في التعامل مع الآثار أو الإبادة الاجتماعية والصراعات السابقة في المنطقة. تحاول هذه الرسالة بحث التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للإبادة الاجتماعية على التطور الحالي في رواندا باستخدام والبيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من العمل الميداني المنجز في مدينتي سيانغوغو وروتاري. كان الأساس المفاهيمي للدراسة هو جغرافية الصراع ، وكان الاستنتاج العام الذي تم التوصل إليه هو أن أسباب وعواقب الإبادة الاجتماعية في رواندا متعددة الأبعاد. لم تنشأ الإبادة الاجتماعية في رواندا من "الكراهية القديمة" بين الجماعات العرقية من الهوتو والتوتسي ، ولكن من التلاعب بالتاريخ والقيادة السيئة. أيضا. الآثار الرئيسية للإبادة الاجتماعية في رواندا هي تدمير الموارد البشرية. الهياكل الاجتماعية والثقافية في البلاد ، وخاصة العلاقة بين الهوتو والجماعات العرقية التوتسي. بنفس الطريقة أدت الإبادة الاجتماعية إلى تدمير البنية التحتية. مرافق التنمية والموارد الطبيعية ، ولكن. إن جهود إعادة الإعمار والتنمية التي تمت بعد الإبادة الاجتماعية تظهر أن المصالحة ممكنة على المدى الطويل على الرغم مما حدث. إن الحل الدائم لرواندا هو بالتأكيد مصالحة وطنية وسيتوقف نجاحها بشكل رئيسي على الحكم الرشيد وتنمية الموارد البشرية وتخفيف حدة الفقر-[14]

الأسباب البيئية وآثار الإبادة الاجتماعية في رواندا

وفقا للأمم المتحدة ، الإبادة الاجتماعية:

... يعني أيًا من الأفعال التالية التي ترتكب بنية تدمير ، كليًا أو جزئيًا ، مجموعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية ، بما في ذلك (أ) قتل أعضاء من المجموعة (ب) التسبب في ضرر جسدي أو عقلي خطير لأفراد المجموعة (ج) تلحق عمدا بظروف الحياة الاجتماعية المجموعة محسوبة لإحداث تدميرها المادي كليا أو جزئيا (د) فرض تدابير تهدف إلى منع المواليد داخل المجموعة عن طريق نقل أطفال المجموعة قسرا إلى مجموعة أخرى.[15]

لقد تمت مراجعة هذه المصطلحات وإثرائها وحتى خضوعها للجدل من قبل علماء الاجتماع الذين أظهروا أن جميع عمليات القتل الجماعي أو المذابح ليست بالضرورة إبادة جماعية ، ولكن يمكن للمرء أيضًا أن يتصور الإبادة الاجتماعية حيث لا يوجد قتل (روبنز وروبنز)- الإبادة الاجتماعية كما ذكرها ماكولوم هي جريمة قتل متعمد ولدت من الأسطورة القائلة بأن مجموعة عرقية أو عرق أو عقيدة تفوق جماعة أخرى وأنه من المشروع إذن القضاء على "الآخر" للحصول على السلطة. يذكر كالفوكوريسي أن المذابح التي وقعت في التسعينات في رواندا كانت أوضح حالات الإبادة الاجتماعية منذ تبني الأمم المتحدة في عام 1948 لاتفاقية الإبادة الاجتماعية من قبل الأمم المتحدة. ومع ذلك ، يعاني بعض العلماء من عدد من المشاكل في تعريف الأمم المتحدة. يجادل تشالك وجوناسون بأن تعريف الأمم المتحدة "مسؤول عن الكثير من الارتباك الذي يعاني منه العمل العلمي في الميدان" لأنه يفتقر إلى الدقة.

يدعي موبرانزيزا أنه عندما يرتكب الفعل بنية تدمير مجموعة كليا أو جزئيا فإنه يشكل إبادة جماعية ولا يهم عدد الضحايا. وفقا ل[16] ، "لا تنشأ خصوصية الإبادة الاجتماعية من مدى عمليات القتل". بالنسبة لستوب ، لم يعد مفهوم القتل الجماعي كافياً لتعريف الإبادة الاجتماعية. ويقال أيضا أن الإبادة الاجتماعية قد تكون أو لا تتكون من القتل. يمكن للمرء أن يتصور الإبادة الاجتماعية حيث لا يوجد القتل ولكن أعمال أخرى مثل الاغتصاب والتعذيب التي لا تقتل أو تسبب في وفاة أعضاء جماعة ([17]). قد تشمل الإبادة الاجتماعية الخضوع الهادف لمجموعة ما لظروف الوجود مما يؤدي إلى تدمير مادي كلي أو جزئي. على سبيل المثال ، يمكن اعتبار الحرمان من الغذاء والرعاية الصحية فعل إبادة [18]. يمكن أن تتكون الإبادة الاجتماعية أيضًا من تدابير تهدف إلى إعاقة المواليد أو نقل أطفال مجموعة إلى أخرى ، والاعتداء على السلامة الجسدية والعقلية للضحايا وقد أكد بعض العلماء مثل مان على دور الدولة في تنفيذ الإبادة الاجتماعية ومسؤولية المجتمع الدولي في الاعتراف بحدوثها.[19]

وهكذا قام العلماء بتحسين فهمنا للإبادة الاجتماعية وتجاوزوا الوصف البسيط للكراهية القديمة كسببهم الرئيسي على سبيل المثال أن جميع عمليات الإبادة الاجتماعية لم تكن على أساس عرقي أو عرقي. حاول ممداني فهم الديناميكيات وراء المذبح من خلال استكشاف الفرق بين المستوطنين والمواطنين الذين جعلوا أسباب الإبادة الاجتماعية بشكل عام وفي رواندا بشكل خاص أسهل بكثير في الفهم.[20]

أسباب الإبادة الاجتماعية

اجتماعية سياسية

لا يوجد سبب شائع للإبادة الاجتماعية. كل هذا يتوقف على الخلفية التاريخية المختلفة لكل بلد وكيف يحدد الجناة المجموعة وكيف يحددون من هو العضو.[21] في القارة الآسيوية ، كانت الشيوعية كعقيدة اجتماعية سياسية واقتصادية هي السياق الذي حدثت فيهاالإبادة الاجتماعية ، ولا سيما في كمبوديا والصين. جمع القادة الشيوعيون في الخمير الحمر في كمبوديا بين الإيديولوجية المتطرفة والعداء العرقي وتجاهلوا حياة الإنسان للقمع والقتل والتسبب في البؤس على نطاق واسع -[22]في أفريقيا ، تم استخدام الإبادة الاجتماعية واستراتيجية تقسيم الناس في المستعمرات لغزو واستغلال الناس واكتساب القوة الاقتصادية والسياسية. في حالة رواندا ، كانت الإبادة الاجتماعية تمرينًا تم التخطيط له وتنفيذه بعناية لإبادة سكان رواندا التوتسي والهوتو الذين اختلفوا مع السياسات المتطرفة. هنا ، كانت للإبادة الاجتماعية جذور أكثر تعقيدًا من الكراهية العرقية العميقة. كانت أسبابه الرئيسية اجتماعية سياسية. كانت متجذرة في التلاعب في تاريخ رواندا من قبل كل من القادة الاستعماريين وما بعد الاستعماري وبالتالي يمكن عزوها إلى عوامل داخلية وخارجية. تم التلاعب بتاريخ رواندا قبل الاستقلال من قبل المستعمرين الغربيين (ألمانيا وبلجيكا) وبعد الاستقلال من قبل القيادة المحلية غير الفعالة وفشل الديمقراطية. اللامبالاة الدولية ومشاركة بعض الدول الغربية المتواطئة جعلت من الممكن حدوث الإبادة الاجتماعية -[23]

الاقتصادية

كما عملت العوامل الاقتصادية على تشكيل وتفاقم آثار ومدى الإبادة الاجتماعية. يشير إلى أن أربعة عوامل اجتماعية اقتصادية شكلت مدى الإبادة الاجتماعية:

(1) الانخفاض المفاجئ في أسعار البن ، إلى جانب تخفيض قيمة العملة عام 1989 والتضخم السريع بعد عام 1990 ؛

(2) برنامج التكيف الهيكلي مع الجفاف في المناطق الجنوبية الذي تحول إلى مجاعة ؛

(3) الحرب في الشمال (1990) التي استنزفت الموارد الحكومية وأوجدت مخيمات ضخمة للاجئين في شمال كيغالي ؛ و

(4) "مفارقة الديمقراطية في أفريقيا" التي تسببت في معارضة الحكومة المضطربة بالفعل.[24]

الثقافتيه

إن جذور العنف في رواندا "أكثر تعقيدًا مما كان يتخيله معظم الناس" وتشير المصطلحات إلى فئات مبنية لمواقف اجتماعية واقتصادية مختلفة داخل المجتمع الرواندي. يذكر ميلفيرن أن هاتين المجموعتين العرقيتين تشتركان في نفس اللغة والثقافة وعاشتا في نفس القرية مع التزاوج وتبادل الناس الهويات. "الانقسام العرقي النقي هو أسطورة" وفقًا لممداني ، كان الإصلاح البلجيكي للدولة الاستعمارية في العقد من منتصف العشرينيات إلى منتصف الثلاثينيات هو الذي جعل الهوتو من السكان الأصليين البانتو والتوتسي كأجانب حميين. ويجادل بأن هذه الفرضية الحامية تفسر كل علامة للحضارة في أفريقيا الاستوائية على أنها استيراد أجنبي. أصبح الهوتو والتوتسي هويتين سياسيتين مرتبطتين بأصول العنف -[25]

إن الإبادة الاجتماعية في رواندا "لم تكن مجرد مسألة كراهية متبادلة بين القبائل تتفجر إلى عنف غير عقلاني. تشير الأدلة الوثائقية إلى أن عمليات القتل تم التخطيط لها مسبقًا من قبل زمرة (عائلة وأزواج) قريبة من الرئيس هابياريمانا الذي استاء من تقاسم السلطة مع التوتسي. وفقًا لبوتييه ، "لم يكن حمام دم رواندا قبليًا. لقد كانت بالأحرى مأساة حديثة بشكل واضح ، صراع طبقي متدهور تم إعداده بدقة وإعدامه بفظاظة "فشل العالم في رؤيته. وهذا يشير إلى مدى تعقيد الإبادة الاجتماعية في رواندا ويقترح أنه إذا لم يتم معالجة قضايا الطبقة (المتعلقة بالوصول إلى الموارد) بشكل مناسب ، فإن احتمال حدوث إبادة جماعية أخرى موجود.

العوامل البيئية

كما لعبت العوامل البيئية دورًا رئيسيًا في تشكيل الإبادة الاجتماعية. رواندا بلد صغير زاد عدد سكانه من 1788000 عام 1948 إلى أكثر من 750000 عام 1992. مثل هذا العدد الكبير من السكان داخل مساحة صغيرة من الأرض يجعلها واحدة من أكثر البلدان كثافة سكانية في أفريقيا. تتراوح الكثافة السكانية بين 310 إلى 410 نسمة لكل كيلومتر مربع. ليس هناك شك في أن مشكلة الاكتظاظ السكاني والفقر في رواندا تقع بشكل أو بآخر في قلب التوترات العرقية المتزايدة. مع نمو السكان وزيادة الانقسامات الفرعية بين أفراد الأسرة ، انخفضت مساحة الأراضي المتاحة لأغراض المعيشة بشكل كبير ، مما ترك العديد من الأشخاص الذين لا يملكون أرضًا وعاطلين عن العمل. ونتيجة لذلك ، تم تشجيع الناس بسهولة من قبل القادة السياسيين لقتل التوتسي حتى يتمكنوا من الاستيلاء على أراضيهم. تنص الحقوق الإفريقية على أن "الرجال الذين خططوا ونفذوا الإبادة الاجتماعية ، دعوا السكان لنهب ممتلكات التوتسي ، الذين وضعوا علامة على الانقراض كاستراتيجية رئيسية لتشجيع المشاركة الاجتماعية في المذبحة". وبالتالي ، أصبحت الأرض موضوعًا لصراع دائم ليس فقط في رواندا ولكن أيضًا في دول أفريقية أخرى. هذا التلاعب من قبل نظام هابياريمانا من خلال سياساته واضح بشكل واضح في مقالة بودرو حول "الصراع على الأراضي والإبادة الاجتماعية في رواندا" كما هو موضح أدناه.[26]

تقدم مراجعة النقدية لكتاب " في مقالها بعض الأفكار المفيدة حول سبب عدم كون رواندا "أزمة مالثوسية عصرية". وتقول إن دايموند لم يأخذ في الاعتبار أسباب ارتباط الروانديين بأرضهم. هؤلاء هم[27]:

عدم وجود سوق رسمية تسمح للناس ببيع الأراضي والانتقال إلى مناطق أكثر تحضرًا ، والسياسات الحكومية التي حدت من حركة المواطنين من الريف إلى المراكز الحضرية ، والأسواق التي تخضع لسيطرة محكمة والتي تحد من فرص تنظيم المشاريع للأشخاص الذين قد يرغبون في مغادرة المزارع ، وأيديولوجية عامة مؤيدة للريف فرضتها حكومة هابياريمانا قبل الإبادة الاجتماعية -[28]

كما تؤكد أن النزاع على الأراضي لم يكن الدافع الأساسي للعنف والإبادة الاجتماعية ، ولكن السياسات الحكومية التي تحد من مبيعات الأراضي وحرية التنقل وفرص العمل بالإضافة إلى عدم استخدام تنظيم الأسرة وسوء إدارة النزاعات بطريقة سلمية كانت عوامل أدى إلى استياء الناس في البلاد -[29]

من المؤكد أن مشكلة الأراضي الصغيرة ليست كافية لتفسير الفظائع التي وقعت في رواندا. دول مثل بلجيكا وسوازيلاند صغيرة مثل رواندا ، لكنها لم تشهد قط إبادة جماعية. وبالتالي ، فإن الفقر واكتظاظ السكان والبطالة ليست الأسباب المحددة للإبادة الاجتماعية في رواندا ، بل هي من بين العوامل التي سهلت تجنيد الميليشيات بين الشباب ، الذين لم يخسروا شيئًا ، قبل عام 1994 مباشرةً. وفقا لـ ، فإن التحليل السطحي للإبادة الاجتماعية سوف يلقي باللوم على الفقر ، والاكتظاظ السكاني ، والأزمة البيئية والاقتصادية في التوترات التي أدت إلى عمليات القتل. كما يؤكدون أن الأسباب المحتملة تكمن في الهياكل الاجتماعية السياسية التي تلاعبت بالناس من مصادر الاستياء واليأس لارتكاب أعمال العنف. باختصار ، تكمن جذور الإبادة الاجتماعية الرواندية في الإرث الاستعماري للبلاد ، وسوء فهم الديمقراطية وغيرها من العوامل غير المباشرة مثل عمل السوق العالمية ، والفقر الشديد ، والانقسامات الطبقية داخل المجتمع الرواندي ، واللامبالاة الساخرة للطبقات الحاكمة الغربية -[30]

التأثيرات البيئية

حالة التنوع البيولوجي

تعد رواندا جزءًا من منطقة ألبرتين ريفت البيئية وتعتبر نقطة ساخنة بيولوجية. يحتوي على مجموعة متنوعة من الثدييات المتوطنة والطيور والفراشات والأسماك والبرمائيات-[31] وقد أدت مطالب الكثافة السكانية العالية وزيادة نقص الأراضي إلى تحويل الموائل الطبيعية على نطاق واسع للتعدين والزراعة والأنشطة البشرية - نظرًا لأن الموارد الطبيعية أصبحت شحيحة ، فإن الصيد غير المشروع لعدة أنواع ، بما في ذلك الغوريلا الجبلية والباك والفيل للتجارة والاستهلاك آخذ في الازدياد. تم التركيز على النقاط الحيوية الحيوية في البلاد بسبب الأعداد الكبيرة من اللاجئين والعائدين في مخيمات ما بعد الإبادة الاجتماعية وخطط إعادة التوطين ، وزيادة المنافسة على البيئة الطبيعية والاعتماد عليها من أجل البقاء الأساسي. كما فقدت الدولة التنوع البيولوجي للأراضي الرطبة - يرجع فقدان هذه الأصول القيمة إلى الصرف والري المكثف ، واستصلاح إنتاج الأرز ، وزراعة قصب السكر ورعي الماشية خلال موسم الجفاف. وقد تسبب هذا في تدمير البيئة مما أدى إلى تدهور البيئة.[32]

إزالة الغابات

غطت الغابات الطبيعية 36٪ من مساحة البلاد ولكن منذ عام 1990 انخفضت الغابات بنسبة 78٪- في عام 1960 كان الغطاء الحرجي 607000 هكتار ولكن بحلول عام 1995 انخفض إلى 221000 هكتار وتنمو إزالة الغابات بمعدل 7٪ سنويًا منذ الإبادة الاجتماعية. يوجد في البلد واحد من أعلى معدلات إزالة الغابات في وسط أفريقيا (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومعهد الدراسات الإسماعيلية. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ندرة الأراضي التي تعد قضية حرجة وربما كانت عاملا مساهما في الإبادة الاجتماعية. يشكل الأشخاص الذين لا يملكون أرضًا 11.5٪ من السكان وحوالي 29٪ يمتلكون أقل من 0.2 هكتار من الأراضي و 60٪ أقل من 0.5 هكتار. الطلب على الأراضي مرتفع في رواندا وقد تؤدي

قضايا الوصول المحدود إلى تأجيج المزيد من الصراع.[33]

بعد حدوث الإبادة الاجتماعية وإزالة الغابات. وكان الغرض من ذلك هو إتاحة المزيد من الأراضي لنقل اللاجئين والمشردين وحطب الوقود وقطع الأشجار للمستوطنات وبناء الطرق. بالإضافة إلى الرعي الجائر والزراعة أدت إلى إزالة الغابات (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومعهد الدراسات الإسماعيلية. من 1993 إلى 2006 تم تخفيض المناطق المحمية بنسبة ٪92- [34] على سبيل المثال ، كانت حديقة أكاجيرا الوطنية وكذلك غابات غيشواستي وموكورا بعض المناطق التي تم تطهيرها جزئيًا وتقليص حجمها لبناء مخيمات اللاجئين وإعادة توطين العائدين تم تدمير حوالي 15000 هكتار من الغابات وتلف 35000 هكتار خلال الإبادة الاجتماعية. تشير الأرقام الإضافية الصادرة عن إلى انخفاض حجم الغابات والأراضي الحرجية بنسبة 64٪ لتلبية احتياجات السكان المتزايدة ولأغراض إعادة التوطين. علاوة على ذلك ، تم تحديد عوامل مثل قطع الأشجار غير القانوني وقطع الأشجار وإنتاج الفحم والممارسات الزراعية والتعدين وتربية النحل وحرائق الغابات ليكون لها تأثير على المحميات الطبيعية للغابات - [35]

الزراعة والأنشطة الزراعية

أدى نمو مدينتي بوتاري وسيانغوغو بعد الإبادة الاجتماعية إلى زيادة البطالة وأجبر الناس على زراعة الكفاف والأنشطة غير الرسمية. تمت زراعة الكفاف في المناطق المحيطة بالمنازل وفي ضواحي المدينة- قبل الإبادة الاجتماعية ، عاشت جميع الأسر من ضواحي بوتاري الزراعة مع الأنشطة ذات الصلة وأكثر من 90 ٪ بعد الإبادة الاجتماعية. والفرق الوحيد هو أن أنشطة العمال اليومية زادت بعد الإبادة الاجتماعية بسبب نقص الأراضي لأولئك الذين هاجروا إلى المدينة. وتكشف نتائج الاستطلاع كذلك أن الزراعة الأسرية كانت أهم مصدر للدخل قبل الإبادة الاجتماعية (75٪) وبعد انخفاض نسبة الإبادة الاجتماعية التي تشارك فيها الزراعة إلى 57٪ بسبب ندرة الأراضي بالنسبة للمهاجرين من المناطق الريفية الذين انتقلوا إلى المناطق الحضرية.[36]

بالإضافة إلى ذلك ، بسبب ندرة الأراضي الزراعية ، يتم استخدام الأراضي الرطبة بشكل متزايد بعد الإبادة الاجتماعية. أظهر مسح أجرته أن الأراضي الرطبة تضم حوالي 165000 هكتار من الأراضي ، منها 92000 هكتار تستخدم للأغراض الزراعية والسمكية. وقد أكد برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة رواندا أيضًا التحويل العشوائي للأراضي الرطبة إلى الحقول الزراعية مما أدى إلى فقدان القدرة على إعادة الشحن والتنقية للأراضي الرطبة وهو أمر ضروري لبقاء أنواع معينة من النباتات و حيوانات. شرح ريما التصعيد في زحف واستخدام الأراضي الرطبة على أنه "مخلفات" للإبادة الاجتماعية بسبب محدودية الوصول إلى الموارد والخدمات المتخلفة في البلاد-[37]

الإسكان وبناء منشآت جديدة

أدخلت الحكومة الرواندية سياسة الاستيطان البشري الوطنية ، والمعروفة باسم ، في عام 1996 والتي ركزت على تسوية المجموعة. الجانب السلبي لهذا النوع من المساكن ، وفقا للقادة والأسر التي تمت مقابلتهم ، هو آثاره على البيئة. تم تدمير

مساحات كبيرة من الغابات ببساطة لتوطين الأسر المعيشية. خلال الإبادة الاجتماعية ، تم تدمير العديد من المرافق وكان لتشييد مرافق جديدة آثار سلبية خطيرة على البيئة. تم تدمير الغابات في بعض المناطق لإنشاء مرافق جديدة ، مما أدى إلى تآكل التربة. في بوتاري وسيانغوغو ، أظهرت المقابلات والملاحظات أن الغابات الطبيعية الصغيرة والغابات انخفضت بشكل كبير بعد الإبادة الاجتماعية. الأسباب التي أبرزها المجيبون هي: إعادة التوطين ، أغراض الوقود ، الأغراض التجارية والبناء. كانت مادة البناء الرئيسية بعد الإبادة الاجتماعية هي الخشب. ساهمت الأخشاب والمنتجات الخشبية الأخرى للبناء في إزالة الغابات في منطقتي بوتاري وسيانغوغو.[38]

مصادر الوقود والطاقة وإزالة الغابات

وقد تفاقمت إزالة الغابات من قبل الأسر التي تبحث عن الخشب كمصدر للطاقة لأنها لا تستطيع تحمل الكهرباء على الرغم من أنهم يعيشون في المناطق الحضرية وشبه الحضرية في بوتاري وسيانغوغو. وفقاً لغالبية الأسر التي شملها المسح (75٪) ، كان المصدر الرئيسي للوقود ولا يزال هو الخشب والفحم للطهي والإنارة. تم استخدام البارافين من قبل 82 ٪ من الأسر. تؤكد ريما أن هيكل سبل العيش لـ 90٪ من الروانديين يجعل من موارد الغابات مثل الأخشاب المصدر الرئيسي للطاقة المحلية. خلال المسح الميداني ، ذكرت 84٪ من الأسر أنه كان من السهل الوصول إلى الفحم قبل الإبادة الاجتماعية ، لكن الوصول إلى مصادر الأخشاب انخفض بعد الإبادة الاجتماعية لـ 67٪ من الأسر. ويعزز الوصول المحدود إلى مصادر الأخشاب حقيقة أن الاعتماد على الفحم كمصدر رئيسي للطاقة زاد من 28٪ قبل الإبادة الاجتماعية إلى 49٪ خلال فترة الدراسة. ذكرت الأسر أن الخشب أصبح نادرًا ومكلفًا بسبب سياسة الحكومة البيئية لحماية الغابات من التدمير من قبل الأشخاص الذين يستخدمون الحطب والأخشاب في الطهي والبناء. الوصول المحدود إلى حاجة أساسية ، إلى جانب ارتفاع الطلب قد يؤدي في نهاية المطاف إلى حالات قد تنشأ فيها النزاعات.[39]

انتشار الملاريا

يُظهر البحث الأساسي أيضًا أن الملاريا أصبحت الآن واضحة في سيانغوغو ومناطق أخرى كانت نادرة في السابق. أفاد معظم القادة أنه بعد الإبادة الاجتماعية شكلت الملاريا مشكلة كبيرة ذات عواقب وخيمة على الكثير من السكان. وعزا القادة انتشار المرض إلى سوء الإدارة البيئية والفقر. تم تأكيد الزيادة في انتشار الملاريا من قبل الذين ذكروا أن معدل الإصابة بالمرض قد ارتفع من 3.5 ٪ في عام 1982 إلى 48 ٪ في عام 2003 بسبب العوامل البيئية والصحية والسكانية مثل مقاومة المرض ، الكثافة السكانية والتحركات السكانية التي زادت من مناطق تكاثر البعوض. تم تنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة الملاريا في البلاد لمكافحة المرض[40].

خاتمة

كانت الإبادة الاجتماعية في رواندا مأساة قتل فيها أكثر من 800000 شخص. كما هو الحال مع الإبادة الاجتماعية الأخرى في العالم ، كانت تلك التي حدثت في رواندا معقدة مع أسباب وآثار متعددة الأبعاد. إن الأسباب البيئية ، مثل

ندرة الأراضي ، والضغوط المتزايدة للسكان على الأرض تزيد من تفاقم الظروف التي أدت إلى الإبادة الاجتماعية. وحدثت أضرار بيئية شديدة أثناء وبعد الإبادة الاجتماعية بسبب الحركة الاجتماعية للاجئين والتشريد الداخلي للناس. ومع ذلك ، فإن الأثر البيئي الأكثر إلحاحا في رواندا هو زيادة إزالة الغابات لأغراض بناء المساكن ، وبناء مرافق جديدة ، واستخدام الخشب للطاقة ، والأهم من ذلك ، تطهير المناطق الحرجية للأغراض الزراعية. وقد أدت إزالة الغابات على نطاق واسع إلى فقدان التنوع البيولوجي والموارد الجينية. علاوة على ذلك ، بسبب محدودية الأراضي المتاحة ، فقد تم تدمير العديد من الأراضي الرطبة في البلاد بسبب سوء الاستخدام وزاد تآكل التربة من خلال الرعي الجائر. ومع ذلك ، هناك بعض الأمل في رواندا. وفقًا لـ، لدى البلد إطار عمل للتخطيط والسياسات الوطنية ، رؤية رواندا لعام 2020. تناقش هذه الوثيقة التفاعل بين السكان والصحة والبيئة وتدرك أنه لا يمكن حل المشاكل في البلاد بشكل منفصل. إن أطر السياسات الكبرى هذه شائعة بين معظم الدول الأفريقية ، لكن المشكلة تكمن في التنفيذ ، خاصة في بلد مثل رواندا حيث توجد حالات عدم مساواة هائلة وعدم ثقة مستمر في أعقاب الإبادة الاجتماعية. على الرغم من وجود حكومة ديمقراطية ، إلا أن هذه ليست سوى نقطة البداية. يجب أن يكون التركيز الرئيسي على إنشاء قاعدة اقتصادية قوية بحيث يمكن إعادة بناء الهياكل والبنى التحتية والبنية الفوقية للبلاد التي تم تدميرها خلال البلاد. اعتمدت الدولة استراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر بما يتماشى مع رؤيتها لعام 2020-[41] ومع ذلك ، لا يزال هناك اعتماد مفرط على المساعدة الخارجية في العديد من الالتزامات الإلزامية. تحتاج البلدان الأفريقية ، بما في ذلك رواندا ، إلى أن تصبح أكثر اكتفاءً ذاتيًا في سياق الاقتصاد العالمي.

كما التزمت الدولة بالحد من الفقر من خلال التوقيع على إعلان الألفية للأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015. ومن أجل تحقيق الأهداف التي حددتها الأهداف الإنمائية للألفية ، يجب الحد من الزيادة الطبيعية في عدد السكان. بالإضافة إلى ذلك ، تعد قضايا النمو السكاني وإعادة التوزيع أساسية للحفاظ على الاستدامة البيئية والأداء. إن الكثافة السكانية العالية ، وندرة الموارد الطبيعية ، مثل الأرض ، إلى جانب الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية القائمة سيزيد من التدهور البيئي. ينبغي إدخال نهج كلي ومتكامل للإدارة البيئية ، في ضوء القضايا المعقدة الناتجة عن الإبادة الاجتماعية. وينبغي أن تشمل هذه السياسات التي تُدخل وتسهل استخدام خيارات الطاقة البديلة الفعالة من حيث التكلفة لتقليل الضغوط على موارد الخشب والغابات كمصادر للطاقة. إن إعادة توطين الروانديين وإعادة توزيعهم بعد الإبادة الاجتماعية عاملاً مساهماً رئيسياً في الضغوط البيئية الحالية وقضايا مثل انتشار الملاريا ، والتي قد تتفاقم بسبب سوء إعادة التوزيع وممارسات الانتقال إلى جانب المرافق الصحية غير الملائمة. لقد تم القيام بالكثير في رواندا للتعافي من الدمار الذي خلفته الإبادة الاجتماعية ولكن لا يزال هناك طريق طويل يتعين قطعه. ويؤمل فقط ألا يرتكب الجيل الحالي والأجيال اللاحقة نفس الأخطاء كما في الماضي-

References

1 Tadeusz Piotrowski, Poland's Holocaust: Ethnic Strife, Collaboration with Occupying Forces and Genocide in the SecondWorldWar (Jefferson, NC: McFarland, 1998) , p,17
2 Harrison Thomson, The Conflict of Slav and German, in A Handbook of Slavic Studies 140–76 (Leonid Strakhovsky ed., Cambridge, MA: Harvard UP, 1949)
3 Simo Parpola, International Law in the First Millennium, in A History of Ancient Near Eastern Law 1061 (RaymondWestbrook ed.,Leiden, the Netherlands and Boston, MA: Brill, 2003) , p, 49
4 Diamond, J.M. 2005. Collapse: How societies choose to fail or succeed. New York, Viking Penguin. , p, 73
5 Ferguson, R.B. 1994. The general consequences of war: An Amazonian perspective. In: Reyna, S.P. and R.E. Downs eds. Studying war: Anthropological perspectives (War and Society). Langhome, PA, Gordon and Breach. , p, 26
6 Fry, P.D. and K. Bjorkqvist eds. 1997. Cultural variation in conflict resolution: Alternatives to violence. Mahwah, NJ, Laurence Erlbaum Associates, p, 143
7 Napoleon A. Chagnon, Yanomamö: The Last Days of Eden (San Diego, CA: Harcourt Brace Jovanovich, 1992)
8 David E. Stannard, American Holocaust: The Conquest of the New World 40–46, 294–95, 302–7 (New York: Oxford UP, 1992)
9 Benjamin A. Valentino, Final Solutions: Mass Killing and Genocide in the 20th Century 77, 179–91
10 Bat Ye'or, The Decline of the Eastern Christianity under Islam: From Jihad to Dhimmitude (London: Associated Univ. Presses, 1996) , p, 51
11 Jamsheed Kairshasp Choksy, Conflict and Cooperation: Zoroastrian Subalterns and Muslim Elites (New York: Columbia UP, 1997); , p, 135
12 Michael G.Morony, Iraq After the Muslim Conquest 345–409 (Princeton: Princeton UP, 1984);
13 Suha Rassam, Christianity in Iraq; Its Origins and Development to the Present Day 35–45, 67–91, 180 (London: Gracewing reprint ed. 2006)
14 Michael Hechter, Internal Colonialism: The Celtic Fringe in British National Development, 1536–1966 (London: Taylor & Francis, 1975
15 Geoffrey P.Megargee,War of Annihilation: War and Genocide on the Eastern Front, 1941 (Oxford: Rowman & Littlefield,2006); , p, 76
16 Destexhe, A. 1996. Rwanda and genocide in the twentieth century. New York, New York University Press, p, 34
17 Robbins, S. and S. Robbins 2003. Africa, a continent in agony: We accuse! Ann Arbor, MI, Capsal, p, 91
18 Mann, M. 2005. The dark side of democracy: Explaining ethnic cleansing. Cambridge, Cambridge University Press, p, 231
19 Muberanziza, A. 2004. Une définition juridique du génocide. Dialogue, 233, pp. 3–15.
20 Muberanziza, A. 2004. Une définition juridique du génocide. Dialogue, 233, pp. 3–15.
21 Karen, V.L. 1996. International dimensions of genocide. Available from: <http://www.veritnet.com/Karen/genocide.html#cause> [Accessed 20 September 2005].
22 Chalk, F.R. and K. Jonassohn 1990. The history and sociology of genocide: Analysis and case studies. New Haven, Yale University Press.
23 Barnett, M.N. 2005. The UN Security Council, indifference and genocide in Rwanda. Cultural Anthropology, 12 (4), pp. 551–578.
24 Mann, M. 2005. The dark side of democracy: Explaining ethnic cleansing. Cambridge, Cambridge University Press, p, 56
25 Jennings, C. 2001. Across the Red River, Rwanda, Burundi and the heart of darkness. London,

Phoenix.

26 Barnett, M.N. 2005. The UN Security Council, indifference and genocide in Rwanda. Cultural Anthropology, 12 (4), pp. 551–578.

27 Diamond, J.M. 2005. Collapse: How societies choose to fail or succeed. New York, Viking Penguin, , p, 93

28 Boudreaux, K. 2009. Land conflict and genocide in Rwanda. The Electronic Journal of Sustainable Development, 1 (3), pp. 86–95.

29 Boudreaux, K. 2009. Land conflict and genocide in Rwanda. The Electronic Journal of Sustainable Development, 1 (3), pp. 86–95.

30 Barnett, M.N. 2005. The UN Security Council, indifference and genocide in Rwanda. Cultural Anthropology, 12 (4), pp. 551–578.

31 REMA (Rwandan Environmental Management Authority) 2009. Rwanda State of the Environment and Outlook Report. Available from: <http://www.rema.gov.rw/soe> [Accessed 20 February 2010].

32 REMA (Rwandan Environmental Management Authority) 2009. Rwanda State of the Environment and Outlook Report. Available from: <http://www.rema.gov.rw/soe> [Accessed 20 February 2010].

33 Niyongabo, J. 2004. Where sustainable agriculture means agricultural productivity? The case study of Gikongoro in Southwestern Rwanda. Unpublished Master's Thesis, Department of Economic History, Lund University, Lund, p, 109

34 PRB (Population Reference Bureau) 2009. Integrating population, health and the environment in Rwanda. Washington, DC, Population Reference Bureau, p, 87

35 REMA (Rwandan Environmental Management Authority) 2009. Rwanda State of the Environment and Outlook Report. Available from: <http://www.rema.gov.rw/soe> [Accessed 20 February 2010].

36 MINITERE (Ministry of Land, the Environment, Forest and Natural Resources) 2001. Politique nationale de l'habitat. No. 10. Kigali, MINITERE, p, 213

37 REMA (Rwandan Environmental Management Authority) 2009. Rwanda State of the Environment and Outlook Report. Available from: <http://www.rema.gov.rw/soe> [Accessed 20 February 2010].

38 Muberanziza, A. 2004. Une définition juridique du génocide. Dialogue, 233, pp. 3–15

39 Naimak, N.M. 2001. Fires of hatred: Ethnic cleansing in twentieth century Europe. Harvard, Harvard University Press, p, 57

40 African Rights 1995. Rwanda, death, despair and defiance. London, African Rights, p, 126

41 PRB (Population Reference Bureau) 2009. Integrating population, health and the environment in Rwanda. Washington, DC, Population Reference Bureau, p, 23